أمانة صندوق بناء السلام في السودان – كايل جاك

تقرير موجز مواضيعي

تعزيز سيادة القانون وآليات حلّ النزاع

أكتوبر 2021

إنّ التوصّل للحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخليًا جزءٌ لا يتجزأ من عمليّة بناء السلام الدائم في دارفور. ويُعدّ اتفاق جوبا للسلام خطوةً أساسيّةً في الطريق نحو تحقيق السلام، إلّا أنّ بيئة ما بعد الصراع في دارفور تفرض عددًا من التحدّيات. تُظهر نتائج الدراسات الثماني في دارفور التي أجراها صندوق بناء السلام في عامي 2020 و2021 أنّ الإدارة الأهليّة واللجان المحليّة يمكن أن تلعب دور وساطة حيوي في النزاعات ولاسيما على الصعيد المحليّ إلّا أنّها تحتاج إلى الدعم وبناء القدرات والتمويل لتضطلع بالمهام المسندة إليها. ويؤثّر انعدام الأمن وانتشار الأسلحة على قدرتها على تأدية دور الوساطة في النزاعات ولذلك فمن الأساسيّ دعم الشرطة وسيادة القانون. وتتضمّن آليّات حلّ النزاع المحليّة المجتمعات البدوية إلّا أنّ لجان الموارد المائيّة المكلفة حلّ النزاعات المرتبطة بالتنافس على المياه يجب أن تستهدف إشراك هذه الفئة. ويتوجب أيضًا إشراك النساء والشباب في عمليّات حلّ النزاع وبناء السلام وذلك لإنشاء مجموعاتٍ أكبر وأكثر استدامة من الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام.

تمامًا كما أنّ التوصّل للحلول الدائمة جزءٌ لا يتجزأ من عمليّة بناء السلام فإنّ انعدام السلام عادةً ما يُشكّل عقبةً أمام التوصّل للحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخليًا. ويعترف اتفاق جوبا للسلام بالدور الذي تلعبه آليّات حلّ النزاع المجتمعية المحليّة وينصّ على إنشاء مؤسسات العدالة الانتقاليّة لحلّ المسائل التي لايمكن التطرّق إليها على الصعيد المحليّ فحسب. يُقدّم هذا التقرير رؤى أساسيّة ترتبط بسيادة القانون على صعيد المحليّات تساعد على وضع السياسات والبرامج وتتضمّن التالي:

ما هي نسبة انعدام الأمن والجريمة؟ ما مدى قدرة الشرطة والمحاكم على دعم سيادة القانون؟

ما هي أسباب النزاع الرئيسيّة؟ كيف تُحلّ النزاعات والخلافات؟

إلى أيّ مدى تشارك المجموعات المختلفة في حلّ النزاع وعمليّات بناء السلام؟

يُشكّل هذا التقرير جزءًا من سلسلةٍ من خمس تقارير موجزة مواضيعيّة تقدّم رؤى ورسائل أساسيّة مستقاة من الدراسات الثمانية حول التحليل الخاصّ بالحلول الدائمة وبناء السلام التي أجراها صندوق بناء السلام في مختلف أنحاء دارفور.

النقاط الأساسيّة الواجب مراعاتها عند وضع السياسات والبرامج

- **يلزم توفير الدعم لتوسيع نطاق التغطية الجغرافية لمراكز الشرطة والمحاكم** وتعزيز قدراتها وذلك لتتمكّن من دعم سيادة القانون ومساعي بناء السلام.
- **تُعدّ الإدارة الأهليّة والمحاكم الريفيّة والجوديّة واللّجان آليّات حلّ نزاعٍ محليّة أساسيّة** ويتوجّب على الحكومة والجهات الفاعلة في السودان دعمها لتتمكّن من تأدية دور الوساطة بفعاليّة والاضطلاع بالمهام المسندة إليها.
- **يتوجّب على الجهات الفاعلة دعم إقامة مفوضيّة الأراضي والحواكير في دارفور والمحكمة الخاصّة كما نصّ عليه اتفاق جوبا للسلام.** ويُعدّ توفير الدعم لمؤسسات العدالة الانتقاليّة على الصعيد المحليّ مهمًّا لأنّه وعلى الرغم من أهميّة آليّات حلّ النزاع المجتمعيّة المحليّة لا يمكن أن يُنتظر منها حلّ النزاعات الأوسع نطاقًا.
- **يتوجّب على الجهات الفاعلة الدفع نحو إشراك الشباب والنساء في المرحلة الانتقاليّة وعمليّات حلّ النزاع المحليّة وبناء السلام الأوسع نطاقًا.** ويمكن إشراك الهياكل التي يقودها الشباب والنساء على غرار لجان المقاومة والحكامات ودعمها لضمان تمثيلها.
- إنّ المياه موردٌ أساسيٌّ لسبل عيش المجتمعات جميعها وهناك إمكانيّة لإدارتها بشكلٍ أفضل. إلّا أنّ إدارة عمليّة الحصول عليها هي الأهمّ في بعض المناطق **ويتوجّب على الجهات الفاعلة إعطاء الأولويّة لإنشاء لجان للإدارة المتكاملة للموارد المائيّة في المناطق حيث احتمال اندلاع النزاعات المرتبطة بقدرة الوصول إلى المياه أعلى.**
- يتوجب على لجان الموارد المائيّة المُكلّفة حلّ النزاعات المرتبطة بالتنافس على المياه أن تخدم المجتمعات البدوية والمجموعات الأخرى على قدم المساواة. ومستقبليًا، **يتوجّب على الجهات الفاعلة أن تضمن تمثيل البدو الرّحل في المؤسّسات والمبادرات جميعها التي ستُقام تبعًا لما نصّ عليه اتفاق جوبا للسلام أو أيّ اتفاقات أخرى.**

أعدّ هذا التقرير:

JIPS informing solutions to internal displacement

يلزم الدعم لتعزيز سيادة القانون

تعرّضت جميع الفئات السكانيّة في دارفور لنسبةٍ عاليةٍ من الحوادث الأمنيّة، فعلى صعيد المحليّات الثماني أبلغ من الأشخاص النازحين داخليًا و من العائدين من النزوح الداخلي والسكان غير النازحين و من البدو الرّحل عن تعرّضهم لإلحاق الضرر بممتلكاتهم أو سرقتها وعلى صعيدٍ متصّل، أفادت نسبة تراوحت بين و من الفئات جميعها. عن تعرضها للسرقة في خلال السنة الماضية. وعلى الرغم من ذلك، لم يُقدم سوى شخصٍ واحدٍ من كل اثنين على طلب المساعدة أو الإبلاغ عن الحادثة

ولم يسعَ للحصول على مساعدةٍ من الشرطة سوى أقلّ من شخص من بين كلّ خمسة أشخاص في حين قال من أولئك اللذين لجأوا إلى الشرطة إنّ المسألة لم تُحلّ بشكلٍ فعّال أو عادل. وتُظهر النتائج أنّ الشرطة في المحليّات جميعها حيث أُجريت المقابلات تواجه تحديّات كبيرة وهي قلّة عدد نقاط الشرطة التي لا تكفي لتغطية النطاق الجغرافي لجميع المناطق ونقصٌ في العناصر المدربة والآليات والوقود اللازمة للاستجابة للحوادث الأمنية. وفي معظم الأحيان لا يكون للمناطق والقرى قدرة وصولٍ إلى خدمات الشرطة بسبب بعد المسافة. أمّا غياب جهاز شرطة فعّال فقد أدّى إلى خسارة الثقة بالشرطة الأمر الذي تجلّى في العدد القليل من الأشخاص الذين لجأوا إلى الشرطة طلبًا للمساعدة وبحسب ما صرّح ممثّلٌ عن مجتمعٍ محليّ، (لا يطلب الناس مساعدة الشرطة بسبب تجاربهم السابقة معها والتي لم تسفر عن أيّ نتائج) .[1]

وإذ لا تتوافر أيّ محاكم مدنية في معظم المحليّات حيث أُجريت المقابلات، تُبيّن النتائج أنّ الشرطة تعمل عادةً جنبًا إلى جنب مع المحاكم الريفيّة التي يقتصر دورها على حلّ مشاكل وخلافات بسيطة نسبيًّا ضمن المحليّة. ولا تتوافر عادةً محكمة رسمية لتتطرّق للحالات الأكثر تعقيدًا.

ويُعدّ تقديم الدعم للشرطة والمحاكم أساسيًا لدعم سيادة القانون ومساعي بناء السلام وفي هذا الإطار، شدّد المستجيبون على أنّ أبسط أنواع الدعم على غرار توفير المواصلات والوقود قد يكون لها تأثيرٌ كبير إذ قد تساعد الشرطة على الاستجابة للحوادث الأمنيّة.

الإبلاغ عن الحوادث الأمنية

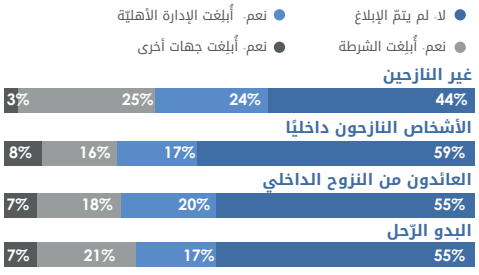

أوجه قصور آليّات حلّ النزاع المحليّة والفرص المتاحة أمامها

اعترف اتفاق جوبا للسلام بدور الإدارة المجتمعيّة في المحافظة على السلم الأهلي وحلّ الخلافات المحليّة. وبالتالي فإنّ اتفاق السلام هذا يحترم الوساطة التقليديّة التي هي جزءٌ من النظام القضائي القائم في السودان.[2] وتتألّف المحاكم الريفيّة وآليّة الوساطة التقليديّة المعروفة بالجوديّة من أعضاء من الإدارة الأهليّة ويُكلّف القضاة (الأجاويد) بتعزيز الحوار والوساطة كسبلٍ لتحقيق العدالة والمصالحة.[3]

إلّا أنّ أقلّ من ثلث الفئات جميعها يلجأ إلى الإدارة الأهليّة أو الجوديّة أو المحاكم الريفيّة أو اللجان طلبًا للمساعدة على حلّ خلافٍ ما. وتُظهر النتائج أنّ المستجيبين لا يعتقدون بأنّ آليات حلّ النزاع المحليّة هذه قادرةٌ على التطرّق للمسألة الحيويّة المتمثّلة بالاستيلاء غير القانوني على الأراضي أو انعدام الأمن الواسع النطاق. ويُنظر إلى هذه المسائل على أنّها من مسؤوليّة الحكومة ولذلك **إنّه لمن الأساسيّ أن تُرفق مساعي آليّات حلّ النزاع المحليّة بعمليّة توصّل لحلولٍ على صعيد الولايات والمحليّات.** وبالتالي يتوجّب على الجهات الفاعلة في دارفور أن تدعم قيام مفوضيّة الأراضي والحواكير والمحكمة الخاصّة كما نصّ عليه اتفاق جوبا للسلام.

ما هي عادةً أسباب النزاع الرئيسيّة؟ التنازع على الأرض هو محرّكٌ أساسيّ للنزاع في المحليّات جميعها حيث أُجريت المقابلات وهو يتمحور حول التنازع على الملكية والحدود بين المزارعين وعلى طرق الرعي والاستيلاء غير القانوني على الأرض.

ويُعدّ التنازع على الحدود شائعًا بين المزارعين الذين يتوسّعون في زراعة أراضيهم ليتخطوا حدود مزارعهم ويصلوا إلى أرض جيرانهم في خلال مواسم الزراعة. أمّا التنازع على طرق الرعي فموسميّ ويتمحور حول انتهاكات مواعيد الرعي من قبل الطرفين.[4] ويطال التنازع على ملكيّة الأراضي الزراعيّة الأشخاص النازحين داخليًا بشكلٍ خاصّ والذين لم يتمكنوا من المحافظة على حقوقهم العرفية بالأرض عند نزوحهم. ويُشكّل الاستيلاء غير القانوني على الأرض من قبل الشاغلين الثانويين أو "المستوطنين" من مجموعاتٍ قبليةٍ أخرى مشكلةً أساسيّةً تواجه السكّان النازحين وإذ تُعدّ الأصعب حلًّا تحمل أيضًا إمكانيةً كبيرة لإشعال فتيل الفتنة بين القبائل على صعيدٍ واسع.[5]

تتوافر اللجّان المكلفة حلّ النزاعات على الصعيد المحليّ في المحليّات الثماني جميعها، يضطلع بعضها بمسؤوليات أوسع نطاقًا على غرار لجنة التعايش السلمي والمصالحة في حين أنّ بعضها الآخر يتعامل مع متطلبات متضاربة ونزاعات تتعلق بالموارد الطبيعية بما فيها لجنة حماية المحاصيل ولجنة الموارد المائية.[6]

وبحسب النتائج، **أُشير إلى الإدارة الأهليّة على أنّها جهة فاعلة** أساسيّة تنضوي اللجان جميعها تحتها وهي قادرةٌ على تأدية دور الوساطة وحلّ الكثير من النزاعات المرتبطة بالتنازع على الملكيّة والحدود ومسارات الرعي. إلّا أنّ المستجيبين أفادوا مرارًا وتكرارًا أنّها **بحاجةٍ إلى الدعم والتمويل والتمكين والتطوير.**[7]

وتؤثّر مشاكل محدّدة على قدرة الإدارة الأهليّة على تأدية دور الوساطة بشكلٍ فعّال. فانتشار الأسلحة الصغيرة يؤدّي إلى ارتفاع في النشاط الإجرامي ويُشكّل عقبةً تعترض قدرة الإدارة الأهليّة على لعب دور الوساطة في النزاعات وفرض سيطرتها وإنفاذ قراراتها. بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى أعضاء الإدارة الأهليّة في بعض المناطق على أنّهم أنصار النظام القديم أو مسيّسون من قبله ما يقوّض قدرة الإدارة الأهليّة على التحكيم. أمّا التحدّيات الأخرى الموثّقة فترتبط بمزاعم الفساد وتفضيل الفئة الشابة مؤسسات الدولة الحديثة على القادة التقليديين.[8] وبالرغم من هذه التحديات، أُشير إلى دور الوساطة الحيوي الذي تؤديه الإدارة المحليّة ضمن المجتمعات وبينها في المحليات الثماني جميعها وهذا يتفق مع نتائج دراسات حديثة أجريت في دارفور.[9] ومستقبلًا، **يتوجب على الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام أن تقيّم الفرص الأمثل لدعم الإدارة الأهليّة واللجان والأجاويد ليضطلعوا بمهام حلّ النزاع المنوطة بهم.**

استبعاد النساء والشباب

لا تُشرك النساء والفئة الشابة تقليديًّا في منتديات صناعة القرار أو آليات حلّ النزاع. وفي حين أنّ الفئة الشابة كانت جهةً فاعلةً في المظاهرات الشعبية التي أدّت إلى تغيير النظام في السودان، لا تُشرك في الإدارة الأهليّة أو الجوديّة أو اللّجان المختلفة الأخرى المكلّفة حلّ النزاع أو في أيّ عمليّات بناء سلام أخرى. وتُظهر النتائج أنّه يُنظر إلى الشباب على أنّهم غير مؤهلين ليكونوا جزءًا من لجان تدير قدرة الحصول على الموارد الطبيعية وتحلّ النزاعات.

ويلفت المراقبون في السودان النظر إلى **عدم إشراك النساء والشباب في مساعي العمليّة الانتقاليّة وبناء السلام.** وفي حين تُشكّل النساء نصف السكّان في دارفور وهن قادرات على أن تضطلعن بدور صناعة السلام وتشكلن جهات فاعلة في حلّ النزاع، إلّا أنّ دراسة حديثة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دارفور قد أظهرت أنّ النساء تلعبن دورًا أساسيًّا في إشعال فتيل النزاع بما في ذلك عبر حثّ الرجال على استخدام العنف وغناء أناشيد الحكامات التقليدية لدفع الرجال على القتال أو منع الرعاة من الوصول إلى المياه.[10]

تَعِد الوثيقة الدستورية التي تحدّد إطار المرحلة الانتقاليّة في السودان بتعزيز حقوق المرأة في المجالات جميعها وتعترف بالدور المميز الذي لعبه الشباب بالدفع نحو التغيير. وتحثّ الوثيقة أجهزة الدولة على "تعزيز دور الشباب من الجنسين وتوسيع فرصهم في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية".[11]

مجموع السكان مقسّم حسب الجنس والعمر. الفئة الشابة من 15 إلى 35 سنة محدّدة نموذجيًا ضمن المجتمعات التي أُجريت المقابلات معها

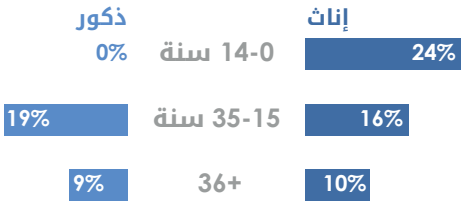

إنّ مجتمع دارفور شاب والدور الذي يلعبه الشباب وصوتهم هما على قدرٍ من الأهميّة. وفي سياق أهميّة هذا الدور، أصدرت دراسة حديثة أُجريت في 2021 حول المنظّمات التي يقودها الشباب في السودان تحذيرًا من **المخاطر التي ينطوي عليها عدم إشراك الشباب وتضمين وجهات نظرهم في مساعي العدالة الانتقاليّة وبناء السلام.** "إعطاء الشباب مكانة رئيسية (...) والسعي للحصول على رأيهم بالمبادرات وتشجيع الجهات الفاعلة السودانية للقيام بالأمر عينه. هذه الخطوة أساسيّة لضمان استدامة المرحلة الانتقالية في السودان."[12]

إدارة الموارد المائية

أظهرت النتائج أنه لا تتوافر لجنة للموارد المائيّة لإدارة الاحتياجات التنافسية لمستخدمي المياه في الكثير من المجتمعات المحليّة (38%) في المحليّات المستهدفة، فيما أظهرت البيانات أنّه في بعض المناطق لم يكن عددٌ كبيرٌ من السكان على بيّنة من وجود هذه اللجان.[13] والأهم من ذلك أنّ النتائج تظهر أنّ هذه اللّجان لا تتضمن ممثلين عن المجتمعات البدوية في حين قال 84% من المستجيبين البدو أنّ لا قدرة لديهم للوصول إليها.

ويتوجب على لجان الموارد المائيّة المكلفة بإدارة الطلب التنافسي على المياه أن تشمل ممثلين عن البدو الرّحل وأن تخدم المجتمعات البدوية على قدم المساواة. وعلى الصعيد نفسه، **في حين أنّ المجتمعات البدوية ممثّلة بشكلٍ منتظم في لجنتيّ حلّ نزاع محليتين أساسيتين، من الأساسيّ ضمان إشراكهم في المؤسسات والمبادرات الجديدة جميعها التي ستقام بناءً على ما نصّ عليه اتفاق جوبا للسلام** أو أيّ اتفاقات مستقبلية أخرى.

توافر وفعالية لجان الموارد المائية

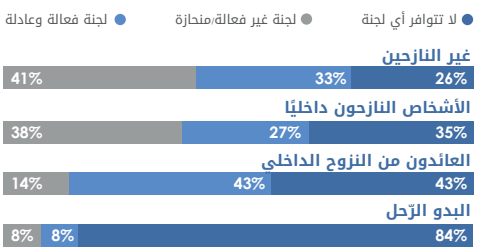

خلفية

يستند هذا التحليل إلى ثماني دراسات أجريت في جميع أنحاء دارفور في عامي 2020 و2021 ضمن إطار عمل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. عُمِل على إشراك جميع المجتمعات المتضررة من النزوح – أي النازحون، وغير النازحين، والبدو، والعائدون من النزوح الداخلي واللاجئون سابقًا - في المناطق المستهدفة في محليات طويلة وعسلاية وياسين وشعيرية وقريضة وجبل مون بالإضافة إلى نيرتيتي وأم دخن. تم إقران الاستبيانات التي أُجريت مع عيّنة واسعة النطاق من المستجيبين ببيانات نوعية شاملة ومعمقة، لتشكل معًا قاعدة الأدلة للرؤى والتوصيات المقدمة هنا.

وأشرفت على الدراسات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) ووكالات صندوق بناء السلام (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واليونيسيف (UNICEF) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO))، مع تلقي التوجيه الفني من مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان (DSWG). هذا وقادت المنظمة الدولية للهجرة عمليّة إجراء الاستبيان على صعيد الأسر، في حين أدارت مبادرة التنمية السودانية (SUDIA) عمليّة جمع البيانات على مستوى المحليّات. وتولت مؤسّسة خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة (JIPS) وضع المنهجية والأدوات وإجراء التحليل وإعداد التقارير. يمكن مراجعة جميع التقارير الخاصّة بالمحليّات على منصّة الويب.

تُغطيّ الولايات الخمس في دارفور منطقةً جغرافيّة واسعة وتُظهر النتائج أنّ توافر المياه وقدرة الوصول إليها تختلف كثيرًا ضمن الولايات نفسها ومن ولايةٍ لأخرى. ففي بعض المناطق حيث أُجريت المقابلات وُصفت المياه على أنّها شحيحة وأُشير إلى أنّه يمكن أن تُشكّل دافعًا للنزاع بين المجتمعات المحلية، في حين أعتُبرت في أكامن أخرى مسبّبًا أساسيًا للنزاع. وبالتالي فإنّ إدارة الطلب التنافسي على الموارد المائيّة مهمٌ أكثر في بعض المناطق مقارنةً بأخرى.

وأظهرت النتائج من المحليات الثماني أنّ الكثير من نقاط المياه معطّلة ما يؤثّر على القدرة على الحصول على هذا المورد[14] وبالتالي فإنّ تحقيق الوصول العادل للمجتمعات المحليّة المختلفة والمستخدمين المختلفين هو تحدٍّ. وفي سياقاتٍ أخرى في دارفور والسودان، أثبتت لجان الموارد المائيّة أنّها قادرة على لعب دورٍ أساسيّ في الحؤول دون النزاع وحلّه وحتّى في تحسين التماسك الاجتماعي ولاسيما عند التزامها بالمبادئ التي تراعي ظروف النزاع ومقاربة الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة التي تضمن إشراك مستخدمي المياه جميعهم.[15]

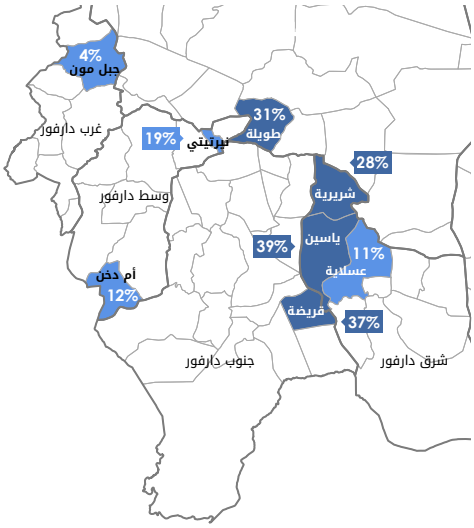

وتُشير النتائج إلى ثغرات في إدارة الموارد المائيّة وفرص مستقبلية لتحسينها ولاسيما وأنّ المياه موردٌ أساسيّ لسبل عيش الفئات جميعها ودافعٌ للنزاع في بعض المناطق. ويمكن للنزاعات على المياه بين الأفراد أن تتصعد بسهولة لتُصبح عُنصر تحريضٍ على النزاع بين جماعاتٍ قبلية تحمل تاريخًا من عدم الثقة والصراع الدموي.[16]

استشهاد مقترح: صندوق بناء السلام في السودان، مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان، مفوضية الأمم المتّحدة السامية لشؤون، خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة (2021). تقرير موجز مواضيعي: تعزيز سيادة القانون وآليات حلّ النزاع.

أعدّ التقرير: تيريز بورن مايسن (مستشارة مستقلة لخدمة تنميط الأشخاص النازحين داخليًا المشتركة)، مارغاريتا لوندفيست-هودومادي (خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة). يتوجّه الفريق بالشكر الخاص إلى خضرا إلمي (مفوضية الأمم المتّحدة السامية لشؤون/ مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان) على المشورة الاستراتيجية والمراجعة الدقيقة، وإلى كورينا ديموناز (خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة) على المراجعة التحريرية، وإلى VisuaLab على التصميم، وإلى ستيفي الشقطي على الترجمة إلى اللغة العربية. ويعرب الفريق أيضًا عن خالص امتنانه إلى مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان على الآراء والمعلومات الارتجاعية التي قدمتها من خلال مشاوراتٍ عدّة.

وتمّ إتاحة الدعم التقني لخدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة من خلال التمويل المقدّم من قبل صندوق بناء السلام في السودان والحكومة الأميركية من خلال مكتب السكان واللاجئين والهجرة. إنّ محتوى هذا التقرير هو مسؤوليّة شركاء العمل ولا يُعتبر بالضرورة عن وجهات نظر صندوق بناء السلام أو مكتب السكان واللاجئين والهجرة.

جميع الحقوق محفوظة. يتمتّع شركاءالتنفيذ بحقوق طباعة ونشر هذا التقرير. يمكن استنساخ هذا التقرير لأغراض تعليمية واقتباس عناصر منه في منشوراتٍ أخرى على أن يتمّ ذكر شركاء التنفيذ بحسب الاستشهاد المقترح أعلاه.

الحواشي

1 صندوق بناء السلام في السودان، مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان، خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة (2021) الحلول الدائمة والتحليل الأساسي: العقبات الرئيسيّة التي تعترض التوصّل للحلول الدائمة وبناء السلام للمجتمعات المتأثّرة بالنزوح في محليّة جبل مون في شرق دارفور.

2 تُعتبر المحاكم الريفيّة نقطة الدخول إلى النظام القضائي إذ تُشكّل هذه المحاكم العرفية جزءًا من هيكلة النظام القضائي في السودان. توبيانا، ج.، تاتر، ف. وعبد الجليل، م. (2021) صنع سلام السلطات التقليديّة في دارفور. أعمال بناء السلام رقم 83.

3 المرجع نفسه.

4 مواعيد الطليق هي الفترة التي يمكن للرعاة في خلالها رعي حيواناتهم ويتمّ التوافق على هذه المواعيد عادةً بين الرعاة والمزارعين بمساعدة السلطات المحليّة للحؤول دون خسارة المحاصيل وقيام الصراعات. وتقوم الخلافات والصراعات حين يتمّ انتهاك اتفاقات مواعيد الطليق من قبل أيّ طرف.

5 للمزيد من النقاشات حول الإدارة الأهلية يرجى مراجعة التقرير الموجز المواضيعي: قدرة الوصول إلى الأراضي وحيازتها. صندوق بناء السلام في السودان ومجموعة عمل الحلول الدائمة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومؤسسة خدمة تنميط الأشخاص النازحين داخليًا المشتركة (2021).

6 يرجى أخذ العلم أنّ اللجان قد تُعطى أسماء مختلفة لكن كلّ محليّة تضمّ لجنة تضطلع بمهمة حلّ النزاعات الأوسع نطاقًا في حين تُكلّف لجنة أخرى بإدارة النزاعات المتعلقة بمواعيد الطليق وطرق الهجرة. ويمكن للجان إدارة الموارد المائيّة أنّ تعمل على تعزيز الصرف الصحيّ والممارسات الصحية وأن تدير الطلب التنافسي على المياه في الوقت نفسه.

7 تنمية قدرة الإدارة الأهلية هي أيضًا أولويّة أساسيّة نصّت عليها توصيات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام 2020. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2020) تقييم إدارة أراضي دارفور: تحليل وتوصيات.

8 مجلس اللاجئين الدانمركي (2020) تحليل النزاعات، وسط دارفور، السودان. خرطوم: مجلس اللاجئين الدانمركي.

9 يونغ هـ.، واسماعيل مـ. (2019) تعقيد واستمراريّة وتغيير: مرونة سبل العيش في دارفور في السودان. الكوارث، 43 (القسم 3)، صفحة 344-318.

10 برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (2019) تحليل الصراعات في دارفور.

11 الوثيقة الدستوريّة للمرحلة الانتقاليّة في السودان، القسم 2، البند 7.

12 مركز كارتر (2021) شباب السودان والمرحلة الانتقاليّة: الأولويّات ووجهات النظر والمواقف. أغسطس 2021.

13 صندوق بناء السلام في السودان، مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان، خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة (2021) الحلول الدائمة والتحليل الأساسي: العقبات الرئيسيّة التي تعترض التوصّل للحلول الدائمة وبناء السلام للمجتمعات المتأثّرة بالنزوح في محليّة أم دخن في وسط دارفور.

14 يؤثّر الشحّ في الوقود بسبب الأزمة الاقتصاديّة سلبًا على قدرة الوصول إلى المياه إذ يُجبر هذا الشحّ وارتفاع الأسعار على وقف الكثير من مضخّات المياه العاملة على الوقود. المرجع نفسه.

15 1كوربيجن، س. وإلامن، م.ه.م. (2021) الوثيقة التقنية حول الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة والسلام في السودان.

16 المرجع نفسه.